

**الأحكام التي ضعفها ابن هشام
في كتابه مغني اللبيب**

د. وليد عادل علي

كلية الامام الاعظم (رحمه الله) الجامعة

فلقد ترك لنا علماءنا الأعلام ترانا ضخما من الكتب النحوية والمصنفات النحوية ما نفخر به وتتهل من معينه، وتروى من عذب ماته، فالباحث في هذا البحر المتلاطم لا شك من أن يقف على الكثير من الظواهر والأحكام النحوية التي تتجلى فيها ملامح التفكير النحوي، إذ بني الدرس النحوي على الكثير من هذه الأحكام مما تمخض عن هذا الدرس الكم الهائل من الأحكام التقويمية النحوية، فمن هذه الأحكام من قبيل الأحكام المقبولة كالقياس والواجب والجائز والأصل، ومنها الأحكام غير المقبولة كالضعيف والقبیح والشاذ والمحال والخطأ والممتنع، فكانت هذه الأحكام نتاجا واضحا في مصنفات الأوائل بدأ من سيبويه ومن تلاه من النحويين المتقدمين والمتأخرين على حد سواء، إذ شغل النحويون بالبحث عن الصحيح الفصيح الذي يقومون أسنة المتكلمين بلغة القرآن الكريم، فهم يشذبون كل ما ينطق به حفاظا على هذه اللغة المباركة ووصولاً إلى الغاية العظمى ألا هي صون كتاب الله تعالى من الزلل والتحرير والللحن والانحراف عن النطق السليم، فلهذا كان لزاما عليهم أن يبعدوا عن سبيل تحقيق هذه الغاية كل ما يعتوره من زيغ أو خلل أو لحن أو فساد في المستويات الأربعة للغة ولاسيما النحو، فاقترضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة ومبحثين، فجاء في المبحث الأول بيان الضعيف لغة واصطلاحاً، وذكر بعض الأحكام النحوية التقويمية التي ترادفه، وجاء في المبحث الثاني ذكر نماذج من الأحكام النحوية التي وضعها ابن هشام في كتابه الكبير مغني اللبيب، والذي تضمن كثيرا من الأقوال والآراء النحوية للنحويين الذين سبقوه، فأبان أوجه الضعف فيها، ورد عليها وأبان أوجه الصحة التي تقتضيه الصناعة النحوية بما توافر لديه من الثقافة النحوية الواسعة، وأردفت ذلك بخاتمة أوجزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها ومشفوعة بثبت للمصادر والمراجع، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: الضعيف لغة واصطلاحاً.

الضعيف لغة: الضعف نقيض الشدة والقوة، قال الفيومي: (والضعف بفتح الضاد في لغة الميم ويضعها في لغة قريش خلاف القوة والصحة، فالمضموم مصدر ضعف مثال قرب قرباً، والمفتوح مصدر ضعف ضعفاً من باب قتل، ومنهم من يجعل المفتوح في الرأي فالمضموم في الجسد وهو ضعيف والجمع ضعفاء وضعاف أيضاً وجاء ضعفة وضعفي لأن فعلاً إذا كان صفة وهو بمعنى مفعول جمع على فعلى مكان قليل وقتلى وجريح وجرحي قال الخليل قالوا هلكي وموتى ذهاباً إلى أن المعنى معنى مفعول، وقالوا أحقق وحمقى وأنوك ونوكى، لأنه عيب أصيبوا به فكان بمعنى مفعول وشذ من ذلك سقيم فجمع على سقام بالكسر لا على سقمى ذهاباً إلى أن المعنى معنى فاعل ولوحظ في ضعيف معنى فاعل فجمع على ضعاف وضعفة مثل كافر وكفرة^(١). الضعيف اصطلاحاً: اشتهر هذا المصطلح في الدراسات الدينية لا سيما في الحديث النبوي الشريف، وهو ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن^(٢)، ولقد استعمله اللغويون والنحويون بمعنى يقرب من معناه الحديثي، وحدة بعضهم بقوله: (أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين الجمهور وهو محل بفصاحة الكلام)^(٣)، وقبل أيضاً: (ما انحط من درجة الفصيح)^(٤)، وحكم الضعيف مابين لحكمي الشاذ والنادر، فهو يعتمد في ضعفه على الشذوذ والندرة، فالشاذ ما مخالفاً للقياس وإن كثر وجوده، والنادر لك يخالف القياس مع قلته، وما خالف وكان قليلاً فهو شاذ وناذر، وأما الضعيف فيكون قليلاً مخالفاً للقياس، فهو نادر من جهة قلته، وشاذ من جهة مخالفته^(٥).

المبحث الثاني: نماذج مختارة من الأحكام

الحكم الأول: استعمال (إن) بمعنى نعم، وحذف اسمها وخبرها فاد أشار ابن هشام إلى عدة أحكام نحوية وأقوال للنحويين في هذا الموضوع، فجاء تعليقه في معرض على رده بعض النحويين الذين أجازوا مجيء "إن" بمعنى نعم، ومجيء اللام في خبر "إن" الثقيلة، ومجيء ضمير الشأن المحذوف لها، إذ قال: (الثاني أن تكون حرف جواب بمعنى نعم خلافاً لأبي عبيدة استدلت المثبتون بقوله، والحيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضي الله عنه لمن قال له: "لعن الله ناقة حملتني اليك إن وراكبها"، أي: نعم ولعن راكبها، إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً، وعن المبرد^(٦) أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ^(٧): ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَحِرَانِ﴾^(٨) واعترض بأمرين أحدهما: أن مجيء إن بمعنى نعم شاذ حتى قيل: إنه لم يثبت والثاني: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ^(٩)، وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة وليست للابتداء، أو بأنها داخلية على المبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران^(١٠)، أو بأنها دخلت بعد إن هذه لشبهها بأن المؤكدة لفظاً كما قال:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته ... على السن خيرا لا يزال يزيد

فزاد إن بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية، ويضعف الأول أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر^(١١)، والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين^(١٢)، وقيل اسم إن ضمير الشأن، وهذا أيضاً ضعيف، لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه

الحذف والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب أن المفتوحة إذا حفت فاستسهله لوروده في كلام بني على التخفيف فحذف تبعاً لحذف النون ولأنه لو ذكر لوجب التشديد إذ الضمائر ترد الأشياء^(١٣)، وضعف ابن هشام قول الزمخشري في تأويل الآية الكريمة، إذ قال: (وأما الأول فقد قال جماعة في: (إن هذان لساحران) إن التقدير: "لهما ساحران"، فحذف المبتدأ وبقيت اللام، ولأنه يجوز على الصحيح نحو: "لقائم زيد وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تكلفين لغير ضرورة، وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلاً الحال والاستقبال^(١٤)، وهو قول الزجاج^(١٥)، وللقرأة القرآنية التي ذكرها ابن هشام عدة تأويلات، فمجيئها بمعنى نعم هو قول الكسائي وسيبويه والأخفش الصغير فضلاً على المبرد، قال النحاس: (القرأة الأولى للعلماء فيها سنة أقوال: منها أن يكون إن بمعنى نعم، كما حكى الكسائي عن عاصم قال العرب: تأتي بإن بمعنى نعم، وحكى سيبويه: أن «إن» تأتي بمعنى أجل، وإلى هذا القول كان محمد بن يزيد وإسماعيل بن إسحاق يذهبان، قال أبو جعفر: ورأيت أبا إسحاق وأبا الحسن علي بن سليمان يذهبان إليه^(١٦) وهو وجه اجازة جماعة من النحويين^(١٧)، فقد ضعف ابن هشام هذا الوجه بعلّة أن اللام لا تدخل في خبر "إن" الثقيلة في سعة الكلام، وإنما تدخل في خبر "إن" المخففة من الثقيلة، وإنما هو من باب الضرورة الشعرية، وقد أشار إلى تضعيف هذا الوجه من قبل ابن الحاجب، إذ قال: (وقد قيل: إن "إن" بمعنى نعم، وهذان لساحران: مبتدأ وخبر، وهو ضعيف من جهة أن "إن" بمعنى نعم لم يثبت إلا شاذاً، ومن جهة أن لام الابتداء لا تدخل على الخبر مع كونها مبتدأ^(١٨))، وذكر السيوطي جواز دخول لام الابتداء في خبر إن التي بمعنى نعم، لشبهها في اللفظ بأن المؤكدة عن بعض النحويين^(١٩)، وقد أنكر أبو عبيدة هذا الوجه من قبل^(٢٠)، وكذلك ضعف هذا الوجه أبو حيان النحوي، ولكنه أجاز حذف اسم إن وخبرها لفهم المعنى، إذ قال: (فهو مما حذف فيه الاسم والخبر لفهم المعنى، ولا يجوز حذفهما معاً إلا في (إن)، والتقدير: قلت إن عمي واقع، وإن خوفي واقع وإنها ملعونة وصاحبها، وإن غدري نافع، وهذا المذهب أولى، لأنه قد تقرر فيها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى نعم^(٢١))، وهو ما أجاز ابن خروف^(٢٢) وهو أحسن الوجوه التي قيلت في الشواهد الشعرية التي ذكرها، ومنها أيضاً القول الذي ذكره ابن هشام وحسن بعض النحويين قراءة التشديد في إن إذ جاءت على لغة معروفة لكنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وعدرة الذين يلزمون الاسم المثني بالألف رفعا ونصبا وجرا^(٢٣)، وهو قول أبي زيد والكسائي والفراء والنحاس وغيره^(٢٤)، وقال الفراء (وبنو الحارث بن كعب يقولون: إن هذان قالاً ذاك، ورأيت هذان، ويفعلون ذلك بكل اثنين، فيجعلون نصبهما وخفضهما بالألف فيقولون: رأيت هذان، ومررت بهدان، فنرى أن قوله في طه (إن هذان لساحران)؛ من هذه اللغة^(٢٥))، وهو مروى عن ابن عباس^(٢٦)، ومنه قول الشاعر^(٢٧):

فأطرق إطرق الشجاع ولو رأى ... مساعا لناباه الشجاع لصمما

وضعف المبرد من قبل أن يحتمل في إن مكسورة الهمزة ضمير الشأن المحذوف، وعلل ذلك بقوله: (فإن قال قائل فما بالها لما خففت من الثقيلة المكسورة اختير بعدها الرفع ولم يصلح ذلك في المخففة من المفتوحة إلا أن ترفع على أن يضم فيها، قيل لأن المفتوحة وما بعدها مصدر فلا معنى لها في الابتداء^(٢٨)، وهو ما ذهب إليه الصبان^(٢٩)، وتضعيف ابن هشام قراءة إن المشددة واقتران خبرها سلام زائدة وليست ابتداء يردة رواية حفص عن عاصم، فلا ضمير أن يقترن في خبرها اللام تأسيساً على هذه القراءة السبعية، وما قاله بحصر ذلك بالضرورة الشعرية فغير دقيق، فلا يحكم على لغة القرآن الكريم بالضرورة فلا يحمل عليها، وينزه عنها كلام الله تعالى وهو ما أجاز بعض النحويين، ودعوى ابن هشام بأنها لام زائدة وليست لام الابتداء فليس فيه ما يسوغه، فبعض النحويين لم يفرق بينهما وإن لام إن هي لام الابتداء عند كثير من النحويين^(٣٠) والبناء على قراءة قرآنية صحيحة أو شاذة أولى من بناء حكم على بيت من الشعر.

الحكم الثاني: حكم إبدال الظرف (إذ). قال ابن هشام (تلمز إذ الإضافة إلى جملة إما اسمية نحو: «وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ»^(٣١)) أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى... وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: «إِنَّا نَتَصَرُّوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِنَّهُنَّ إِذْ هُمَا فِي الْغَمْرِ إِذْ يَقُولُ لِصُحْبَةٍ لَا تَحْرُغْ إِنْ اللَّهُ مَعَنَا»^(٣٢)، الأولى ظرف لنصره، والثانية بدل منها، والثالثة قيل بدل ثان وقيل: ظرف لثاني اثنين، وفيهما وفي إبدال الثانية نظر، لأن الزمن الثاني والثالث غير الأول، فكيف يبدلان منه ثم لا يعرف أن البديل يتكرر إلا في بدل الإضراب وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل^(٣٣)، وفيما قاله ابن هشام نظر، فقد قاله به بعض المعربين، قال العكبري: (إذ هما: ظرف لنصرة؛ لأنه بدل من «إذ» الأولى، ومن قال العامل في البديل غير العامل في المبدل قدر هنا فعلاً آخر؛ أي: نصره إذ هما، إذ يقول: بدل أيضاً، وقيل: «إذ هما» ظرف لثاني^(٣٤))، وقال الهمداني: وقوله (إذ هما في الغار) إذ ظرف لقوله: (فلا نصره الله) لكونه بدلاً من: (إذ أخرجه)، وجاز أن يكون بدلاً منه وإن كان وقت إخراج الكافرين

له قبل وقت حصوله - صلى الله عليه وسلم - مع صاحبه - رضي الله عنه - في الغار لأن الزمانين إذا تقاربا وضع أحدهما موضع صاحبه ولذلك أجاز أهل هذه الصناعة: شكرتك إذا أحسنت إلي، مع أن زمان الإحسان قبل زمان الشكر لما ذكرت أنفا فاعرفه، هذا على قول من قال: إن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه وأما من قال: إن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه، فقد رنا فعلا آخر دل عليه الأول أي: نصره إذ هما^(٣٥)، ووافق العكبري طائفة من المعربين والمفسرين، فأجاز السمين الحلبي وابن عادل الحنبلي الزركشي وابن العماد^(٣٦)، وعلل ابن شهاب الخفاجي جواز البدلية بقوله: (وقوله إذ المراد به زمان متسع دفع لتوهم تغايرهما المانع من البدلية، وقيل إنه ظرف لقوله ثاني اثنين، واذ يقول بدل منه)^(٣٧)، فوجه أن المراد زمان طويل معتد من أول وقت الإخراج إلى وقت كونهما في الغار قد اجتمع الإخراج والكون في الحصول في ذلك الزمان وذلك الزمان قد وسع ذلك كله^(٣٨).

الحكم الثالث: استعمالات (لا) النافية الداخلة على الفعل الماضي لغير الدعاء. اشترط النحويون في لا الداخلة على الفعل الماضي أن تكرر، ومثال الفعل الماضي قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾^(٣٩)، وفي الحديث قول النبي صلى الله عليه وسلم: (فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى)^(٤٠)، وإنما ترك التكرار في لا شك يدك ولا فض الله فاك، لأنها أفادت الدعاء ويشكل النفي بلا، وهي إنما تنفي الاستقبال، قال ابن هشام: (وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾^(٤١) فإن لا فيه مكررة في المعنى، لأن المغني: فلا فك رقية ولا أطمع مسكينا لأن ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري^(٤٢)، وقال الزجاج إنما جار، لأن ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤٣) معطوف عليه وداخل في النفي فكأنه قيل: (فلا اقتحم ولا أمن انتهى)^(٤٤)، ولو صح لجاز لا أكل زيد وشرب، وقال بعضهم: لا دعائية دعاء عليه ألا يفعل خيرا، وقال آخر: تحضيض، والأصل: فألا اقتحم ثم حذف الهزة^(٤٥)، وهو ضعيف^(٤٦) وقد أجاز السهيلي أن تكون نافية من غير تكرار، إذ قال: (لما نفي للماضي كما أن " لن " نفي للمستقبل، وكان الأصل في نفي الماضي حرف " لا " إذ هي أعم بالنفي وبه أولى، وقد استعملوها نافية للماضي في قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾^(٤٧)، وأجاز ابن يعيش والمرادي^(٤٨)، وما ذكره ابن هشام عن الزجاج قد أجاز الفراء من قبل إذ قال: (ولم يضم إلى قوله: (فلا اقتحم) كلام آخر فيه لا، لأن العرب لا تكاد تفرد لا في الكلام حتى يعيدوها عليه في كلام آخر، كما قال عز وجل: (فلا صدق ولا صلى)، و: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٤٩). وهو مما كان في آخره معناه، فاكتفى بواحدة من أخرى ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بشيئين فقال: ﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعِيَةٍ﴾^(٥٠)، ثم كان (من الذين آمنوا)، ففسرها بثلاثة أشياء، فكأنه كان في أول الكلام، فلا فعل ذا ولا ذا ولا ذا^(٥١)، والدليل على ذلك أنه روي أنه قرىء قوله تعالى: (فك رقية) بلفظ الماضي، قال الأزهري: (ومن قرأ: (فك رقية) فهو محمول على المعنى كأنه لما قال: فلا اقتحم العقبة قال: فلا فك رقية، ولا أطمع في يوم ذي مسغبة، وهذه القراءة مروية عن علي رضي الله عنه)^(٥٢)، وكذلك قرىء أطمع، وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو والكسائي^(٥٣) نسق على فك تقول العرب فككت الأسير والرهن أفكه فكا فالمصدر على لفظ الماضي قال أبو عمرو وتصديقه قوله (ثم كان من الذين آمنوا)، يقول لما كان (فك رقية) فعلا وجب أن يكون المعطوف عليه مثله تقول أفلا فعل ثم قال معناه: فهلا فك رقية أو أطمع فكان من الذين آمنوا^(٥٤)، وقيل: هو دعاء والمعنى أنه ممن يستحق أن يدعى عليه بأنه لا يفعل خيرا^(٥٥)، وبعضهم أول لا بمعنى لم قال العريزي: (أي لم يقتحمها، لم يجاوزها ولا مع الماضي بمعنى لم مع المستقبل)^(٥٦)، وذكر النحاس أن سيبويه أجاز أفرادها^(٥٧)، وأجاز أبو علي الفارسي عدم تكرار لا^(٥٨)، وهذا يتوافق مع ظاهر القرآن الكريم والذي يجنبنا التأويل والتقدير، وصفة هذا يقتضي أنه لا يقتحم العقبة ابدا فيكون ذما له باعتبار صفته لا باعتبار عدم فعله، وتضمنها معنى «لم» فيكون الذم أيضا لعدم العمل الفعل في الماضي^(٥٩)، وقد رأى الكسائي أنه فيه معنى التكرار، وتقدير الكلام في قوله تعالى: {فلا اقتحم} أي: أفلا اقتحم وهلا اقتحم^(٦٠).

حكم الرابع: حكم تخفيف (إن) واقتران اللام في خبرها ذكر ابن هشام عدة أقوال للنحويين، وأشار إلى أوجه ضعفها، وجاء تعليقه في معرض بيان القراءات التي احتملتها الآية الكريمة في سورة هود التي سوف يذكرها، إذ قال: (فأما المركبة من كلمات فكما تقدم في: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَمْ يُؤْفِقُوا رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ﴾^(٦١) في قراءة ابن عامر وحمره وحفص بتشديد نون إن وميم لما^(٦٢)، فممن قال الأصل لمن ما فأبدلت النون ميمًا وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذف الأولى، وهذا القول ضعيف، لأن حذف مثل هذه الميم استتقالا لم يثبت، وأضعف منه قول آخر إن الأصل لما بالتثوين بمعنى جمعا ثم حذف التثوين إجزاء للوصل مجرى الوقف، لأن استعمال لما في هذا المعنى بعيد وحذف التثوين من المنصرف في الوصل أبعد وأضعف من هذا قول آخر إنه فعلى من اللمم، وهو بمعناه، ولكنه منع المنصرف لألف التأنيث ولم يثبت استعمال هذه النقطة، وإذا كان فعلى فهلا كتب بالياء وهلا أماله من قاعدته الإمالة^(٦٣) واختار ابن الحاجب أنها لما الجازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا أو لما يتركوا

لدلالة ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾^(٦٤) ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال: ولا أعرف وجها أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعدة من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل والحق ألا يستبعد لذلك اه^(٦٥)، وفي تقديره نظر والأولى عندي أن يقدر لما يوفوا عمالهم، أي: انهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه أمران أحدهما: أن بعده (ليوفينهم)، وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع والثاني: أن منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا والإهمال غير متوقع الثبوت، وأما قراءة أبي بكر بتخفيف إن وتشديد لما فتحتمل وجهين: أحدهما أن تكون مخففة من الثقيلة ويأتي في لما تلك الأوجه.

والثاني أن تكون إن كافية وكلا مفعول بإضمار أرى، ولما بمعنى إلا، وأما قراءة النحويين بتشديد النون وتخفيف الميم قراءة الحرميين بتخفيفهما، فإن في الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الأعمال، وفي الثانية مخففة من الثقيلة، واعملت على أحد الوجهين، واللام من لما فيهما لام الابتداء، قيل: أو هي في قراءة التخفيف الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة، وليس كذلك، لأن تلك إنما تكون عند تخفيف إن وإهمالها وما زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو (أنذرتهم) وبين النونات في نحو اضربن يا نسوة، قيل: وليست موصولة بجملة القسم، لأنها إنشائية وليس كذلك، لأن الصلة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيَبْطِئَنَّ﴾^(٦٦) لا يقال لعل من نكرة أي لفريق ليبطئن، لأنها حينئذ تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية^(٦٧). هذه الأحكام التي ذكرها ابن هشام قد سبقه بالإشارة إليه ابن الحاجب من قبل^(٦٨)، بيد أنه وجهين مقبولين على خلاف ما ذهب إليه ابن هشام، إذ قال: (وأما قراءة أبي بكر فلها وجهان: أحدهما: الوجوه المذكورة في قراءة ابن عامر، فتكون إن مخففة من الثقيلة في قراءتهم، والوجه الثاني: أن تكون "إن" نافية، ويكون "كلا" منصوباً بفعل مضمر تقديره؛ وإن أرى كلا، أو وإن أعلم ونحوه، ولما بمعنى إلا كقوله: (إن كل نفس لما عليها حافظ) ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٦٩)، ومن ههنا كانت أقل إشكالا من قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذي هو غير مستبعد ذلك الاستبعاد، وإن كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي استبعاد، ولذلك اختلف في مثل قوله: "ألا رجلاً جزاء الله خيراً"، هل هو منصوب بفعل مقدر أو نون ضرورة؟ فأختار الخليل إضمار الفعل واختا يونس التتوين للضرورة^(٧٠). أجاز جماعة من النحويين إعمال إن مخففة من الثقيلة، وأوجبوا اقتران خبرها باللام التي تسمى اللام الفارقة^(٧١)، وعلى رأسهم سيبويه، إذ قال: (وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: "إن عمرا المنطلق"، وأهل المدينة يقرءون: (وان كلاً لما ليوفينهم ريك أعمالهم) يخفون وينصبون كما قالوا: "كان ثدييه حقان، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حين حذف)^(٧٢)، وهو مذهب البصريين، وأجاز إعمالها طائفة من النحويين، وهي العلة نفسها التي ذكرها سيبويه^(٧٣) فاعترض ابن هشام على قراءة أبي بكر عن عاصم بتشديد النون في إن، فلا يقترن خبرها باللام الفارقة، وإنما أجاز أن تكون لام الابتداء، وهو قد ورد في كلام الله تعالى، وفي كلام العرب، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾^(٧٤)، وأظن أن هذه اللام لام الابتداء على رأي الجمهور، وهي لا تختلف عن الفارقة، بيد أنه قد وقع الخلاف بين بعضهم هل اللام الفارقة هي لام ابتداء أم لا؟، قال ابن عقيل: (وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر، وهي قوله صلى الله عليه وسلم: "في علمنا إن كنت لمؤمناً" فمن جعلها لام الابتداء أوجب كثر إن، ومن جعلها لاما أخرى اجتلبت للفرق فتح أن وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير وبين أبي علي الفارسي؛ فقال الفارسي: هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق، وبه قال ابن أبي العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق، وبه قال ابن الأخضر)^(٧٥) وعلى رأي الأخفش الأصغر وابن الأخضر فلا بأس باقتران لام الابتداء في خبرها، وأجاز النحويون حذف هذه اللام إذا كان المعنى مفهوماً، قال سيبويه: (واعلم أنهم يقولون: إن زيد لذهب، وإن عمرو لخير منك"، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها)^(٧٦).

الحكم الخامس: حذف ضمير الرفع في غير الصلة. قال ابن هشام في معرض تعليقه على استعمال ما الكافة المتصلة بإن وأخواتها: (وأما قول النابغة؛ قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا)^(٧٧)، فمن نصب الحمام، وهو الأرجح عند اللغويين في نحو: "ليتما زيدا قائم"، فما زائدة غير كافة، وهذا اسمها ولنا الخبر، قال سيبويه: "وقد كان رؤية بن العجاج ينشده رفعا"^(٧٨) اه فعلى هذا يحتمل أن تكون ما كافة، وهذا مبتدأ ويحتمل: أن تكون موصولة، وهذا خبر لمحذوف، أي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم الطول وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال، وزعم جماعة من الأصوليين والبيانين أن ما الكافة التي مع إن نافية وأن ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا لأن إن للأثبات وما للنفي، فلا يجوز أن يتوجها معا إلى شيء واحد، لأنه تناقض ولا أن يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها لأنه خلاف

الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الإثبات للمذكور فجاء (٧٩)، وأشار أبو حيان من قبل إلى أن جعل ما موصولة وجه متكلف^(٨٠). وقد أشار طائفة من النحويين للوجه الأول للرفع من دون ذكر وجه الضعف فيه، قال السيرافي: (أحد وجهي الرفع أن تجعل ما بمنزلة الذي كأنه قال فيا ليت الذي هو هذا الحمام لناء وكذلك مثلا الذي هو بعوضة، والوجه الآخر أن تجعل ما كافة للعامل مثل: إنما زيد منطلق، وليست باسم، و لعلمنا بمنزلة كأنما... وجعل ما كافة يغير معناها؛ لأنك إذا قلت إنما زيد البزاز تنقل أمره وكأنك تسلبه ما يدعى له غير البز، وليس الأمر في سائر الحروف كذلك، ولم تعمل إنما فيما بعدها؛ لأن ما أبطلت عملها، ونظيرها من الفعل أرى إذا جعلت لغوا في المواضع التي يلغى فيها أمن وأحسب ونحوهما)^(٨١)، وأجاز ابن الخيار هذا التأويل إذ قال: (فالرفع من وجهين: أحدهما ان تكون ما بمعنى الذي والعائد محذوف أي: ليتما هو هذا الحمام والثاني: أن تكون كافة، وهذا مبتدأ والحمام صفته، ولنا خبره، ونصفه معطوف على هذا)^(٨٢)، وأجازه ابن يعيش بقوله: (ورفعه من وجهين أحدهما أن تكون "ما" موصولة بمعنى "الذي"، وما بعدها صلة، والتقدير: ألا ليت الذي هو الحمام، على حد: "ما أنا بالذي قائل لك شيئا". والآخر على إلغاء ليت"، وكفها عن العمل)^(٨٣)، ونسب ابن مالك إلى سيبويه في هذا التأويل وذكر وجهها آخر له، إذ قال: (وأجاز سيبويه كون ليت في بيت النابغة عاملة على رواية الرفع، وذلك بأن تجعل ما موصولة أو نكرة موصوفة، والتقدير: ليت ما هو هذا الحمام لنا فما اسم ليت، وهو مبتدأ محذوف، وخبره هذا، والجملة صلة ما أوصفتها، فليت بهذا التوجيه عاملة في الروائيتين، هي حقيقة بذلك، لأن اتصال ما بها لم يزل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها، فإن اتصال ما بها أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحقت ليما بقاء العمل دون إنما وكأنما ولكنما ولعلمنا، وهذا هو مذهب سيبويه)^(٨٤)، وذكر ابن درستويه وجهها آخر لما بقوله: (انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن، فتكون اسما والجملة بعدها خيرها)^(٨٥) وتبين لي مما تقدم ذكره أنه طائفة من النحويين يرون أنه لا ضير من تقدير ما اسم موصول بمعنى الذي، وما حكم عليه ابن هشام بالضعف أمر فيه نظر.

الحكم السادس: حذف خبر كان. قال ابن هشام: (وتقول: "ما أحسن ما كان زيد"، فما الثانية مصدرية، وكان زيد صلتها والجملة مفعول، ويجوز عند من جوز إطلاق ما على أحاد من يعلم أن تقديرها بمعنى الذي وتقدر كان ناقصة رافعة لضميرها، وتنصب زيدا على الخبرية، ويجوز على قوله أيضا أن تكون بمعنى الذي مع رفع زيد على أن يكون الخبر ضمير ما ثم حذف، والمعنى: "ما أحسن الذي كأنه زيد" إلا ان حذف خبر كان ضعيف)^(٨٦). وقد تابع الصبان ابن هشام في ذكر حكم الضعف بحذف خبر كان^(٨٧)، وهذا الحكم الذي استضعفه ابن هشام استبعده المبرد من قبل لوقوع ما الموصولة لغير العاقلين، إذ قال: (وتقول ما أحسن ما كان زيد فترفع زيد بكان وتجعل ما مع الفعل في معنى المصدر وتوقع التعجب على ما وما بعدها صلة لها فالتقدير ما أحسن كون زيد، وقد يجوز وهو بعيد ما أحسن ما كان زيدا تجعل ما بمنزلة الذي فيصير ما أحسن الذي كان زيدا كأنه كان اسمه زيدا ثم انتقل عنه وإنما قبح هذا لجعلهم ما للأدبيين، وإنما هذا من مواضع من لأن ما إنما هي لذات غير الأدبيين وصفات الأدبيين ألا ترى أنك تقول ما عندك فتقول فرس أو حمار ولو قلت من عندك لقال زيد أو عمرو، والتفات للأدبيين التي تقع عليها ما فهي نحو قولك عندي زيد فاقول وما زيد فيكون جوابه طويل أو قصير أو شريف أو ضيع، وإنما أجزأه على بعد، لأن الضفة قد تحل محل الموصوف تقول مررت بالمال وجاءني الطريف، وقال بعض المفسرين في قوله عز وجل (والسما وما بناها)^(٨٨)، قال ومن بناها وكان أبو زيد يروي عن الغرب أنها تقول سبحان ما سبح الرعد بحمده فعلى هذا أجزأه)^(٨٩) وعدة قبيحا ابن الوراق إذ قال: (وكذلك تقول: ما أحسن ما كان زيد، إذا جعلت كان بمنزلة وقع وجعلت ما والفعل مصدرا، فإن نصبت زيدا بكان جعلتها بمنزلة الذي، وجعلت في كان ضميرا يرجع إليها ونصبت زيدا على خبر كان، وإنما قبح أن تجعل ما بمنزلة الذي في هذا الموضع، لأن ما إنما تقع على ذات ما لا يعقل، وأحسن لا يعقل، ولا يحسن أن تقع على ذات ما يعقل ألا ترى أنك إذا قلت: ما كان في الدار؟ لكان الجواب: حمار أو ثور ، ولا يجوز أن يكون الجواب: زيد ولا عمرو)^(٩٠)، وكذلك لم يرض هذا التقدير ابن الأثير من بعض النحويين، إذ قال: (وأجاز بعضهم: "ما أحسن ما كان زيدا، فجعل اسم كان مضمرا، وفيه نظر لأنه يعود الى ما، وما لما لا يعقل)^(٩١)

الحكم السابع: حذف الصفة قال ابن هشام: (ولم يشترط الاخفش واحدا من الشرطين الاولين واستدل بنحو ولقد: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٩٢) ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾^(٩٣) ﴿يَحْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾^(٩٤) ﴿وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنَ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٩٥) ولم يشترط الكوفيون بقولهم واستدلوا بقولهم قد كان من مطر ويقول عمر ابن ابي ربيعة^(٩٦):

وينمي لها حبها علينا * فمن قال من كاشح لم يضر

وخرج الكسائي على زيادتها إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون وابن جني قراءة بعضهم: ﴿لَمَّا أَتَيْتُمْ مِنْ كَبِّ وَحَكْمَةٍ﴾^(٩٧) بتشديد لما^(٩٨)، وقال: "أصله لمن ما ثم أدغم ثم حذف مهم من^(٩٩)، وجوز الزمخشري في: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾^(١٠٠) الآية كون المعني: ومن الذي كنا منزلين^(١٠١) فجوز زيادتها مع المعرفة، وقال الفارسي في: ﴿وَيُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾^(١٠٢): يجوز كون "من" زمن الأخيرتين زائدتين، فجوز الزيادة في الإيجاب^(١٠٣)، وقال المخالفون التقدير: قد كان هو "أي: كائن من جنس المطر، وفما قال هو؟ أي: قائل من جنس الكاشح، وإنه من أشد الناس أي: إن الشأن^(١٠٤)، ولقد جادك هو، أي تجاه من الخير كائنا من نها المرسلين، أو ولقد جائك نبأ من نبأ المرسلين، ثم حذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربية، لأن الصفة غير مفردة فلا يحسن تخريج التنزيل عليه^(١٠٥)، والأخفش الأوسط لم ينفرد بعدم اشتراط تنكير مجرورها وسبقه بالنفي، ووافقه بعض النحويين كالكسائي وهشام، ووافقه بعض النحويين بعدم حواز حذف الموصوف، إذ قال الصبان: (وذهب الكوفيون) أي بعضهم أما الكسائي وهشام منهم فيوافقان الأخفش في عدم اشتراط الشرطين معا، واختاره في التسهيل كذا في الهمع، قوله: "وجعلوها زائدة إلخ اجيب بان من تبعيضية أو بيانية لمحذوف أي قد كان شيء من مطر، واعترض بأن حذف الموصوف وإقامة الحملة، أو الظرف مقامه قليل لا سيما إذا كان الموصوف فاعلا، وأجيب أيضا بان الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل. والتقدير: كان هو أي كان من جنس المطر، والظرف مستقر حال من الضمير وبأن زيادتها في ذلك حكاية كأنه سئل هل كان من مطر، فأجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا: دعنا من تمرتان كذا في الدماميني^(١٠٦)، وقد أشار من قبل ابن عصفور إلى هذا التخريج، فخرج قول العرب: "قد كان من مطر"، وقولهم: قد كان من حديث على أن أصله: قد كان كائن من مطر وقد كان كائن من حديث؛ فحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه، قال: "وإن كانت غير محضة"، وقد ذكر في باب النعت أن ذلك يحسن في الكلام مع «من»^(١٠٧)، وهو تخريج الشيخ أبي حيان، إذ قال: (أما: (ولقد جاءك) فالفاعل مضمّر، أي: ولقد جاءك هذا النبأ، و(من نبأ المرسلين) في موضع الحال، أي: كائنا من نبأ المرسلين لأن قبله: (ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى أتاهم نصرنا)، فأخبره تعالى أن هذا النبأ الذي جاءك هو من نبأ المرسلين، فتأس بما جرى لهم.... وأما "فإذا بقي من قراءته"، و: "بما قال من كاشح"، و: "قد كان من طول"، و: "يكثر فيه من حنين"، و "قد كان من مطر"، و: "قد كان من حديث" فخرج على أن تكون "من" في ذلك كله مبعضة، ويكون الفاعل مضمرا اسم فاعل يفسره الفعل كما فسر في قوله: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا﴾^(١٠٨) أي: هو، أي: البدهاء، فكذا يكون التقدير: فإذا بقي هو، أي: باق من قراءته نحواً من كذا، ومما قال هو، أي: قائل من كاشح، وقد كان هو، أي: كائن من طول، ويكثر فيه هو، أي: كائنا من حنين، وقد كان هو، أي: كائن من مطر، وقد كان هو، أي: كان من حديث ومجيء اسم الفاعل فاعلاً بدل عليه الفعل شائع في كلام العرب... وقال بعض قولهم: قد كان من مطر وقد كان من حديث: "فحذف الموصوف وقامت من مقامه؛ إذ هي في موضع الصفة، وذلك يحسن في الكلام وإن كانت الصفة غير مختصة" انتهى، وهذا تخريج فاسد لأنه يلزم من ذلك أن يكون المجرور فاعلاً، والمجرور الذي يجر بحرف غير زائد لا يكون فاعلاً^(١٠٩). وقال أيضا: (قال الفارسي: هو (من نبأ) ومن زائدة، أي: ولقد جاءك نبأ المرسلين ويضعف هذا لزيادة من في الواجب، وقيل: معرفة وهذا لا يجوز إلا على مذهب الأخفش، ولأن المعنى ليس على العموم بل إنما جاء بعض نبأهم لا أنبأؤهم، لقوله منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك، وقال الرمانى: فاعل جاءك مضمّر تقديره: ولقد جاءك نبأ، وقال ابن عطية: الصواب عندي أن يقدر جلاء أو بيان، والعالم هذا القول والذي قبله أن التقدير: ولقد جاء هو من نبأ المرسلين أن نبأ أو بيان، فيكون الفاعل مضمرا يفسر بنبأ أو بيان لا محذوفا لأن الفاعل لا يحذف والذي يظهر لي أن الفاعل مضمّر تقديره هو، ويدل على ما دل عليه المعنى من الجملة السابقة أي ولقد جاءك هذا الخبر من تكذيب أتباع الرسل للرسول والصدور والإيذاء إلى أن نصرنا، وأن هذا الإخبار هو بغض نبأ المرسلين الذين يتأسى بهم ومن نبأ في موضع الحال، ونحو الحال ذلك المضمّر والعامل فيها وفيه جاءك فلا يكون المعنى على هذا، ولقد جاءك نبأ أو بيان إلا أن مراد بالنبأ والبيان هذا النبأ السابق أو البيان السابق^(١١٠)، وهو ما وافقه عليه السيوطي^(١١١)، ورد الشيخ أبو حيان قول ابن عصفور بأنه يلزم من ذلك أن يكون المجرور فاعلا، والمجرور الذي يجر بحرف غير زائد لا يكون فاعلاً^(١١٢). وأشار بعض المفسرين من قبل إلى عدم جواز حذف الموصوف إذا كان فاعلا، إذ قال الكرمانى: (فاعل "جاء" مضمّر فيه، وهو يعود إلى النبأ، وإن لم يتقدم ذكره، لأن قوله: (من نبأ المرسلين) بدل عليه الغريب: فاعله مصدر جاء، أي مجيء (من نبأ المرسلين) ولا يجوز أن يكون التقدير نبأ (من نبأ المرسلين) فحذف، لأن الفاعل لا يحذف^(١١٣)، وذهب بعض المفسرين إلى أن "من" حرف جر زائد، قال البغوي: (ومن صلة كما تقول: أصابنا من مطر)^(١١٤)، وهو ما ذهب إليه الطبري والرمانى، قال ابن عطية: (فاعل جاءك مضمّر على ما ذهب إليه الطبري

والرمانى، تقديره ولقد جاءك نبأ أو أنباء، قال القاضي أبو محمد والثواب عندي في المعنى أن يقدر جلاء أو بيان، وقال أبو علي الفارسي: قوله: (من نبأ المرسلين)، في موضع رفع بجاء، ودخل حرف الجر على الفاعل، وهذا على مذهب الأخفش في تجويزه دخول من في الواجب، ووجه قول الرمانى أن من لا تزداد في الواجب^(١١٥).

الحكم التاسع: حكم (ما) بين النافية والاستهامية. وقال ابن هشام في بيان دلالات (ما) في (قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ﴾^(١١٦)) تحتمل ما الأولى النافية، أي: لم يغن^(١١٧)، والاستهامية، فتكون مفعولا مطلقا والتقدير أي: إغناء اغنى عنه ماله^(١١٨)، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذ إذ تقديره أي إغناء أغناه عنه ماله، وهو نظير: "زيد ضربت" إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق، وفي المثال مفعول به، وأما ما الثانية فموصول اسمي أو حرفي، أي: والذي كسبه أو وكسبه، وقد يضعف الاسمى بأنه إذا قدر: والذي كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال، ويجاب بأنه يجوز أن يراد بها الولد ففي الحديث أحق ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه، والآية حيثية نظير: ﴿لَنْ تَغْنَى عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾^(١١٩)، وأما: ﴿ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ﴾^(١٢٠): ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ﴾^(١٢١) فما فيهما محتملة للاستهامية وللنافية^(١٢٢). والنحويون قد اختلفوا في تأويل ما في الموضعين، فذهب ابن قتيبة أنها نافية في الموضعين قال: (أراد: لما أغنى عنه ماله وولده، فجعل الولد كسبا)^(١٢٣)، وهو ما ذهب الزجاج^(١٢٤) وهو قول المفسرين قال الطبري: (أي شيء أغنى عنه ماله، ونفع من سخط الله عليه وما كسب) وهم ولده^(١٢٥) مذهب أبو جعفر النحاس ومكي والمجاشعي والعكبري إلى جواز الوجهين في الموضعين. ولكن العكبري لم يجز أن تكون الثانية موصولة^(١٢٦)، وهو الذي رده ابن هشام وضعفه، وعلل ذلك بأنه يؤدي الى تكرار لفظ المال، وأظن أنه لا ضرر من تكراره، لأن يقصد ما كسبه بسبب المال. وذهب السمعاني إلى أنها استهامية، إذ قال: (أي: أي شيء أغنى عنه ماله (وما كسب) إذا دخل النار؟)^(١٢٧)، وهو وجه اجازة البغوي^(١٢٨). وذهب الزمخشري إلى أن ما الثانية يجوز أن تكون موصولة أو مصدرية، وتقدير الكلام: بمعنى: ومكسوبه، أو: وكسبه، والمعنى: لم ينفعه ماله وما كسب بماله^(١٢٩)، وأظن أنه موافق للسياق، لأن الكلام عن المال وما جناه بهذا المال من جاه وسلطان لم ينفعه وما كسب من نسل ماشيته ومنافعها، وهو الظاهر على ما نقله الألويسي عن بعض النحويين^(١٣٠) وهو قول الرازي والقرطبي والبيضاوي^(١٣١)، وأجاز ابن عطية الوجهين في ما، إذ قال: (يحتمل أن تكون ما نافية ويكون الكلام خبرا عن أن جميع أحواله الدنياوية لم تغن عنه شيئا حين حتم عذابه بعد موته ويحتمل أن تكون ما استهاما على وجه التقرير أي ابن الغناء الذي لماله وكسبه؟ وما كسب: يراد به عرض الدنيا من عقار ونحوه، أو ليكون الكلام دالا على أنه أتعب فيه نفسه لم يجنه عفوا لا بميراث وهبة ونحوه)^(١٣٢)، وهو ما ذهب إليه الرازي: (ما في قوله: ما أغنى يحتمل أن يكون استهاما بمعنى الإنكار، ويحتمل أن يكون نفيا وعلي التقدير الأول يكون المعنى أن تأثير كان لماله وكسبه في دفع البلاء عنه، فإنه لا أحد أكثر مالا من قارون فهل دفع الموت عنه، ولا أعظم ملكا من سليمان فهل دفع الموت عنه، وعلى التقدير الثاني يكون ذلك إخبارا بأن المال والكتب لا ينفع في ذلك. المسألة الثانية: (ما كسب) مرفوع وما موصولة أو مصدرية يعني مكسوبة أو كسبة يروى انه كان يقول: إن كان ما يقول ابن أخي حقا فأنا أفتدي منة نفسي بمالي وأولادي، فأنزل الله تعالى هذه الآية)^(١٣٣) وهو قول البيضاوي^(١٣٤)، وأجاز الهمداني في ما الأولى الوجهين، وأضاف وجها ثالثا في ما الثانية، إذ قال: (وقوله: (وما كسب) يجوز أن تكون ما موصولة، وأن تكون موصوفة، وأن تكون مصدرية، فتكون في موضع رفع عطفًا على (ماله)، أي: ما أغنى عنه ماله والذي كسبه، أو وشيء كسبه، أو ومكسوبه، وإن شئت: وكسبة، وأن تكون استهامية فتكون في موضع نصب، أي: أي شيء كسب؟، وأن تكون نافية فتكون خالية عن المحل، والمعنى: لم يكسب حيزا، فاعرفه فإنه موضع)^(١٣٥)، وأجاز أبو حيان الوجهين في ما الأولى، ولكن الوجه الأول هو الظاهر، وأجاز في ما الثانية موصولة أو مصدرية، وظل ذلك بقوله: (والظاهر أن ما في ما التي اغنه عنه ماله نفي التي لم يغن عنه ماله الموروث عن آباءه، وما كسب هو بنفسه أو ماشيته، وما كسب من نسلها ومنافعها، أو ما كسب من أرباح ماله الذي يتجر به، ويجوز أن تكون ما استهاما في موضع نصب، أي: أي شيء ثاني عنه ماله على وجه التقرير والإنكار؟ والمعنى:، ابن الغني الذي لماله وكسبه؟ والظاهر أن ما في قوله: وما كسب موصولة، وأجيز أن تكون مصدرية، وإذا كانت ما في ما أغنى استهاما، فيجوز أن تكون ما في (وما كسب) استهاما أيضا أي: وأي شيء كسب؟ أي لم يكتسب شيئا، وعن ابن عباس: وما كسب ولده)^(١٣٦) واعترض أبو السمين الحلبي على تقدير أبي حيان أن يكون الاستهام بمعنى النفي، بيد أنه قد وافقه فيما ذهب إليه، إذ قال: (يجوز في «ما» هذه أن تكون بمعنى الذي، فالعائد محذوف، وأن تكون مصدرية، أي: وكسبه، وأن تكون استهامية يعني: وأي شيء كسب؟ أي: لم يكسب شيئا، قاله الشيخ، فجعل الاستهام بمعنى النفي، فعلى هذا يجوز أن تكون نافية، ويكون المعنى على ما ذكر، وهو غير ظاهر)^(١٣٧).

الحكم العاشر: وصف اسم الفاعل. قال ابن هشام في معرض رده على العكبري الذي نفي عمل اسم الفاعل إذا وصف: (وقال أبو البقاء في «وَأَمِينٌ أُنْبِئْتُ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا»^(١٣٨))، لا يكون: (يبتغون) نعتا لأمين لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من أمين^(١٣٩) وهذا قول ضعيف، والصحيح جواز الوصف بعد العمل^(١٤٠)، وفي قول ابن هشام نظر، فقد سبقه مكي القيسي بالإشارة إليه^(١٤١) والعكبري بهذا الوجه من الإعراب لم ينفرد به، فقد أعربه أبو جعفر النحاس من قبل حالا على تقدير: مبتغين^(١٤٢)، واستبعد الهمداني إعراب الجملة يبتغون نعتا، وعلل ذلك بقوله: (ويبعد أن يكون صفة لأمين كما زعم بعضهم لأن اسم الفاعل إذا وصف أو صغر نحو: هذا ضارب ظريف زيدا، أو ضويرب زيدا، لم يعمل في حال السعة والاختيار لمفارقته شبه الفعل بذلك)^(١٤٣)، وهو ما ذهب إليه الأصبهاني وأبو البركات الأنباري، وإذا خرج الوصف عن شبه الفعل، فينبغي أن لا يعمل^(١٤٤) وهو قول بعض المفسرين^(١٤٥).

وقد أجاز أبو حيان من قبل إعراب الجملة صفة، ولم ير ما راه جمهور المعربين من عدم جواز ذلك، إذ قال: (قرأ الجمهور يبتغون بالياء، فيكون صفة لأمين)^(١٤٦)، وبهذا القول يندفع قول المعربين إنه متى وصف اسم الفاعل ينبغي أن لا يعمل، وقول جمهور المعربين نجده قد قدم القياس والعلل المنطقية على السماع، والأولى أنه إذا تعارض السماع والقياس قدم السماع، وإذا ثبت هذا في الكلام الفصيح ولا سيما في كلام الله تعالى فلا مناص من القبول به والإعان إليه، وهو ما يقتضيه الدرس النحوي السليم، فالقرآن الكريم المصدر الذي يوثق بصحته، والذي تبنى عليه القواعد والأصول، وما سواه يشوب الغلط والسهو والتعارض وما تستغربه حقا هو أن النحويين قد أخضعوا القرآن الكريم لقواعدهم القاصرة المبنية على العلل المنطقية الفلسفية التي لا تمت الى الدرس النحوي بصلة، وكان عليهم أن يخضعوا للقرآن الكريم وقواعده وأساليبه النحوية التركيبية، فلماذا أن يعيدوا النظر من جديد لتلك الأحكام التي أصدروها التي في كثير منها يشوبها الاضطراب، فما وضعفه بعضهم أجازه غيرهم، وهذا ما يدعوننا الضرب عنها صفحا.

الخاتمة

يمكن أن أوجز الخاتمة بأهم النتائج التي توصلت إليها بما يأتي:

الأحكام التي أطلقها النحويون عامة وابن هشام خاصة إنما تهدف إلى عرض واحد هو صيانة كتاب الله تعالى واللغة العربية من الزلل والانحراف عن المنطق السليم واللحن، وإن هذه الأحكام التي وصفها بالضعف وردها تحتاج إلى ثقافة نحوية كبيرة بما توافر لديه من أدلة الصناعة النحوية من القرآن الكريم وقراءته، ومن الحديث السوي الشريف وكلام العرب الفصحاء، والمقاييس المنطقية، فليس من اليسير الإحاطة بهذه الأحكام التقويمية النحوية وبيان أوجه الضعف فيها. الأحكام النحوية الضعيفة التي أطلقها ابن هشام هي ما كانت قليلة مخالفة للقياس، ولكن. هذه القلة لا تعني الفصاحة، وهذا ما دعاه في بعض المواضع إلى تضعيف قراءة سبعية متواترة، وهذا ما يستغربه حقا، فابن هشام حاله كمال النحويين السابقين له أرادوا إخضاع القرآن الكريم لمقاييسه وأحكامه النحوية التقويمية. وهذا منهج غير دقيق ولا يمت الى الدرس النحوي المبني على قبول المروي المسيح، فالبناء على القرآن الكريم وقراءته أولى من بناء حكم على بيت شعر منفرد، والشعر محل الضرورة، ولا يحمل كتاب الله تعالى عليها. بيد أن ابن هشام قد يرد على جمهور النحويين الذين منعوا وقوع الجملة نعتا لاسم الفاعل الذي وصف، وظاهر القرآن الكريم يفيد جواز ذلك، وهذا المنهج هو الصحيح الذي يجعل القرآن الكريم وقراءته هو المصدر الأول لبناء القواعد على نحو ما ذكره ابن هشام في قوله تعالى: (ولا أمين البيت يبتغون) فقد رد ابن هشام على جمهور المعربين إعرابهم جملة (يبتغون) حالا ولا يجوز إعرابها صفة، وعدوه ضعيفا، فقد بني جمهور النحويين حكمهم على هذه الآية يعلل منطقية قاصرة، وهذا الرد من ابن هشام لم ينفرد به، فقد أجازه من قبل أبو حيان. قد يستعين ابن هشام بالحديث النبوي الشريف في توجيه الآية الكريمة التي ورد فيها ضعف ولدفع إشكالا لا يتناسب مع سياق الآية الكريمة على نحو ما تقدم في قوله تعالى: (ما أغنى عنه ماله وما كسب)، فقد ذكر ابن هشام تضعيفه أن تكون ما الثانية اسما موصولا لأن هذا التقدير يدعو الى تكرار لفظ المال، وهذا التكرار لا يليق بالكلام الفصيح فضلا على كلام الله تعالى، ولكن ما وضعفه ابن هشام أجازه جمهور المعربين، والله تعالى ذكر المال، وذكر ما كسبه من الفوائد بسبب المال على نحو ما ذكره أيضا المفسرون أن أبا لهب قد كان صاحب موال وتجارة وقد يضعف ابن هشام بعض الأساليب النحوية، ويحصرها في الشعر مثل أسلوب حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه، وقد أجازه جمهور النحويين وفق شروط معينة وحذف الموصوف قد وقع في كلام الله تعالى لوضوح المعنى على رأي بعض المعربين، فلا مسوغ لما ذهب إليه ابن هشام، ورأى أيضا أن دخول لا النافية على الفعل الماضي فيه صغفا لأن لا تدخل على المضارع فتصرفه للحال، وأنها إذا دخلت على الفعل الماضي يجب تكرار لا ولكنه رأى في سياق الآية في قوله تعالى: (فلا اقتحم العقبة) تكرارا مما سوغ دخول لا عليه ولكن هذا إعراب معنى، وليس إعرابا لفظيا بيد أن الآية الكريمة تخلو من التقدير. وقد ذكره ابن هشام، وهو أن لا أفادت الدعاء فلا مسوغ

لتكرارها في السياق، وهذا الوجه يكفيها مؤونة التقدير ، وكان على النحويين أن يأخذوا بظاهر الآية فيجيزوا دخول لا على الفعل الماضي لغير الدعاء .

المصادر والمراجع

الأحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية: نزار بنيان شكلي الحميدوي، دار الكتب بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١م. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت). الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل المعروف بابن السراج النحوي البغدادي (ت: ٣١٦هـ) تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، ترتيب وتقديم غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ / ٢٠٠١م. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: أبو عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (٣٧٠هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت). إعراب القرآن: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (نحو ٥٤٣هـ) تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية بيروت الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م. إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي (٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ. إعراب القرآن العظيم: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنكي (٩٢٦هـ) حققه وعلق عليه الدكتور موسى على موسى مسعود، دار النشر للجامعات القاهرة ١٤٣٠هـ . ٢٠١٠م الأمالي النحوية: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م. أمثال الحديث: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ) المحقق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي، الهند الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الانباري تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة التجارية الكبرى، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: الشيخ جمال الدين محمد بن عبدالله المعروف بابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديد، الطبعة السادسة، بيروت ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م. الإيضاح العضدي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٣٧٧هـ) المحقق: الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م. بحر الفوائد: أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (٣٨٠هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد فريد المزيدي دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ) المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ. البديع في علم العربية مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ. البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م. التبيان في إعراب القرآن: أبو النقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (٦١٦هـ) المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاء، القاهرة، (د.ت). البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦. تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: العكبري، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن بن سلميان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م. متدرب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) حققه عبدالوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٢م. التذليل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان الأندلسي، المحقق: الدكتور حسن هندواوي، دار القلم دمشق (من ١ إلى ٥)، وياقي الأجزاء : دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، (د.ت). تفسير الأوسى: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الأوسى (١٢٧٠هـ) المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ. تفسير ابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد

بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ) المحقق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ. التفسير البسيط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (٤٦٨هـ) المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ. تفسير البغوي: محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ) المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة الرابعة، الرياض، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. تفسير البيضاوي: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (٦٨٥هـ) المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ. تفسير السمعاني أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (٤٨٩هـ) المحقق: ياسر بن إبراهيم وعليم بن عباس بن عليم دار الوطن الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. تفسير عبدالرزاق أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (٢١١هـ) دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ. تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (٦٧١هـ) تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ. توجيه اللمع: الشيخ العلامة شمس الدين أبو العباس أحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز الأربلي الموصلية الضريير (ت: ٦٣٩هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور فايز زكي محمد نياض، دار السلام القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م. جامع البيان في تأويل أي القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ) المحقق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: أبو العباس أحمد بن محمد الخلوني الشهير بالصاوي المالكي (١٢٤١هـ) المكتبة الشاملة. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي): شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي الحنفي (١٠٦٩هـ) دار صادر، بيروت، (د.ت.). حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك: الشيخ أبو العرفان محمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ) دار أحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت.). حاشية القنوي على حاشية الشهاب؛ عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي، (١١٩٥هـ) المحقق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ: ٢٠٠١م. حجة القراءات: عبدالرحمن بن محمد أبو زرعة ابن زنجلة (حوالي ٤٠٣هـ) محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م. الحجة للفراء السبعة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٣٧٧هـ) تعليق: كامل مصطفى النهادوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي (٧٥٦هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م. ديوان شعر الملتصم الضبعي رواية الإمام الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي لتحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م. ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق: أحمد أكرم الطباع، دار القلم، بيروت ، (د.ت.). ديوان النابغة الذبياني: شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.). زاد المسير في علم التفسير الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي (٥٩٧هـ) المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ. السبعة في القراءات: الشيخ أبو بكر أحمد بن موسى التميمي المعروف بابن مجاهد (٣٢٤هـ) تحقيق الدكتور: شوفي صيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: الشيخ عبد الرحمن العقيلي المعروف بابن عقيل (٧٦٩هـ) تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الثالثة عشرة، القاهرة، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م. شرح الألفية الشيخ أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (٩٢٩هـ) دار الكتب العلمية، بيروت الأشموني (٩٢٩هـ) الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. شرح الألفية (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ) المحقق مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ - ٢٠٠٧م. شرح التسهيل: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني

أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ) المحقق: الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المحنون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الرياض الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. شرح جمل الزجاجي الشيخ أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور الأشبيلي (٦٦٤هـ) تحقيق الدكتور صاحب جعفر أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مركز إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م. شرح الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابادي (٦٨٦هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: الدكتور يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ) المحقق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م. شرح اللمع في النحو للأصبهاني: أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (نحو ٥٤٣هـ) المحقق: الدكتور محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ. شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. ضرائر الشعر: ابن عصفور، المحقق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م. علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق (٣٨١هـ) المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: السمين الحلبي (٧٥٦هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. العمدة في غريب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب خموش بن محمد القيسي القيرواني الأندلسي القرطبي المالكي (٤٣٧هـ) المحقق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت (د.ت). فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: شرف الدين الحسين بن عبد الله العلمي (١٤٢هـ) مقدمه التحقيق: إيان محمد الفرج القسم الدراسي: الدكتور جميل بني عطاء المشرف العام: الدكتور من عد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م. فوائد مشكل القرآن: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي غرائب التفسير وعجائب التأويل محمود بن حمزة بن نصير أبو القاسم برهان الدين الكرمانى ويعرف نتاج القراء (نحو ٨٥٠٥) دار القبله للثقافة الإسلامية جدة مؤسسة علوم القرآن بيروت (د.ت) غريب القرآن: محمد بن غزير السجستاني، أبو بكر العزيمي (٨٣٠هـ) المحقق: ١٨ أديب عبد الواحد دمشقي (٦٦٠هـ) المحقق: د. سيد رضوان على الندوي، دار الشروق، جدة، (د.ت). الكتاب أبو بشر عمرو بن عثمان بن أشير سيبويه (١٨٠) تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: الإمام العلامة شيخ القراء أبو يوسف يعقوب بن أبي العز بن رشيد منتحب الدين الهمداني الشافعي (٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، الرياض الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م. كشف اصطلاحات الفنون والعلوم: الشيخ محمد بن علي التهانوي (١١٥٨هـ) تحقيق: الدكتور لطفي عبد البديع، ترجمة الدكتور عبد النعيم محمد حسنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٧م. الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت). كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات: جامع العلوم الباقولي الأصبهاني تحقيق الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١م. الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكلوي الحنفي (١٠٩٤هـ) إعداد عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م. اللام في القرآن الكريم معانيها عملها: أحمد اسماعيل الوحيدي، دار النيارق، عمان، وبيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (٧٧٥هـ) المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. لغات القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي القراء (٢٠٧هـ) ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥هـ اللامات: أبو إسحاق الزجاجي (٣٧٠هـ) بدمشق، دمشق، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م. تحقيق، مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ) تحقيق: محمد فؤاد سركين، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (٥٤٣هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، وإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، وزارة

الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد القيسي القيرواني القرطبي المالكي (٤٣٧هـ) المحقق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: العلامة حمد بن محمد بن علي الفيومي (٧٧٠هـ) دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م معاني القراءات: الشيخ أبو منصور أحمد بن محمد الأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب جامعة المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م. معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخرس الأوسط (٢١٥هـ) تحقيق الدكتورة هدى محمود قراءة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفراء (٢٠٧هـ) تحقيق الأستاذ احمد نجاتي محمد علي النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت: ٣١١هـ) تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م. معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مطبعة جامعة بغداد، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: الشيخ ابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور مازن المبارك والدكتور محمد علي حمد الله، ومراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م. مفاتيح الغيب (تفسير الرازي): أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ) المحقق: الدكتور علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥هـ) تحقيق: الدكتور علي محمد فاخر، والدكتور أحمد محمد توفيق السوداني، والدكتور عبد العزيز محمد فاخر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي الأزدي المبرد (٥٢٨٥)، أعاد ترتيبه حسن حمد دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م. نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (٥٨١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩٢م. النكت في القرآن الكريم: علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني أبو الحسن (٤٧٩هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الله عبد القادر الطويل، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م. الهوامع شرح جمع الجوامع: الإمام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق الدكتور: عبد همع الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

هوامش البحث

- (١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: مادة: (ضعف).
- (٢) ينظر: تدريب الراوي: ٥٩.
- (٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢ / ١١١٨.
- (٤) الكليات: ٥٧٥.
- (٥) ينظر: الأحكام التقويمية النحوية في النحو العربي دراسة تحليلية: ١٤٤.
- (٦) وهو قول سيويه والكسائي والأخفش وصححه ابن عصفور وابن مالك، ينظر: إعراب القرآن والتدليل والتكميل: ٥/١٣٠، والجنى الداني: ٣٩٨، وجمع الهوامع: ١/٥١٠.
- (٧) قال النحاس: (اقرأ المدنيون والكوفيون إن هذان لساحران وقرأ أبو عمرو إن هذين لساحران وهذه القراءة مروية عن الحسن وسعيد بن جببر وإبراهيم النخعي وعيسى بن عمر وعاصم الجحدري، وقرأ الزهري وإسماعيل بن قسطنطين والخليل بن أحمد وعاصم في إحدى الروايتين إن هذان لساحران بتخفيف إن، فهذه ثلاث قراءات، قد رواها الجماعة عن الأئمة) إعراب القرآن: ٣/٣٠-٣١.
- (٨) سورة طه من الآية: ٦٣.
- (٩) البصريون يرونه سماعها لقلته، ينظر: اللام في القرآن الكريم معانيها وعملها: ٣٧٦.

- ينظر : إعراب القرآن للنحاس: ٣١/٣، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٢/٣
- (١٠) ينظر : إعراب القرآن للنحاس: ٣١/٣، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٢/٣
- (١١) ينظر : ضرائر الشعر : ٢٩، وأجازه بعض النحويين، ومنه قول الشاعر:
ألم الحليس لعجوز شهر به ... ترضى من اللحم بعظم الرقبة
- (١٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه: ٣٩٢/٣ ، وشرح المفصل: ٣٥٧/٢ وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٤٥/٤
- (١٣) وهو قول أبي علي الفارسي وابن حتي، ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٢٩٨/١
- (١٤) مغني اللبيب : ٥٦-٥٧
- (١٥) مغني اللبيب: ٣٠٣
- (١٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس: ٣١/٣، ولم يقل به الزجاج، وإنما ذكره عن النحويين القدامى، ينظر : معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٢/٣
- (١٧) ينظر : شرح المفصل: ٣٥٧/٢
- (١٨) الأمالي النحوية: ١/١٥٧.
- (١٩) الأشباه والنظائر في النحو: ٢٣٣/١
- (٢٠) ينظر: الجنى الداني: ٣٩٨، وهمع الهوامع: ١/٥١٠ ولم أجد إنكاره هذا، بل أجازه، ينظر: مجاز القرآن: ٢١/٢
- (٢١) التذييل والتكميل : ١٣١/٥.
- (٢٢) ينظر : شرح الألفية للشاطبي: ١٥٨/٣.
- (٢٣) ينظر معاني القراءات: ٢/١٥٠ وجمع الهوامع: ١/١٤٥
- (٢٤) ينظر : تأويل مشكل القرآن: ٣٦، إعراب القرآن: ٣/٣١، وشرح المفصل: ٢/٣٥٧، وشرح الكافية الشافية:
١٨٨/١ وشرح الكافية للمرضي: ٣/٣٥٠ والمقاصد النحوية: ١/٢٧٧ وشرح الألفية للأشموني: ٥٨/١
- (٢٥) لغات القرآن: ٩٤، وينظر : معالي القرآن للأخفش: ٢/٤٤٣
- (٢٦) ينظر: التفسير البسيطة ١٤/٤٤٥ وزاد السير ٣/١٦٥
- (٢٧) للمتلمس في ديوانه: ٣٤.
- (٢٨) المغتضب : ٢/٣٦٤
- (٢٩) ينظر: حاشية الصبان: ١/١١٩
- (٣٠) ينظر / الجنى الثاني : ١٢٤ - ١٢٥، واللام في القرآن الكريم معانيها وعملها : ٣٧٩
- (٣١) سورة الأنفال من الآية: ٢٦
- (٣٢) سورة التوبة من الآية: ٤٠.
- (٣٣) مغني اللبيب: ١١٧.
- (٣٤) التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٤٤
- (٣٥) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/٢٦٧
- (٣٦) ينظر: الدر المصون: ٦/٥٢ والباب في علوم الكتاب ١٠/٩٤ والبرهان في علوم القرآن: ٢/٢٦١ وإرشاد العقل السليم: ٤/١٦.

- (٣٧) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : ١٣٢٦/٤
- (٣٨) ينظر : حاشية القونوي على حاشية الشهاب ٢٩٩/٩
- (٣٩) سورة القيامة الآية: ٣١
- (٤٠) امثال الحديث: (٢٩٩)، و بحر الفوائد: (٣٤)
- (٤١) سورة البلد الآية: ١١
- (٤٢) ينظر : الكشف : ٧٥٩/٤ وهو قول الرمي، ينظر شرح الكافية: ٣١٤/٤
- (٤٣) سورة البلد الآية: ١٧
- (٤٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥/٣٢٩، وهو قول القراء من قبل، ينظر: معاني القرآن: ٣/٢٦٤-٢٦٥.
- (٤٥) هو قول ابن عطية وأبي حيان، ينظر: المحرر الوجيز : ٥/٤٨٥، والبحر المحيط: ١٠/٤٨٢، والجلي الداني ٢٩٩
- (٤٦) مغني اللبيب: ٣٢١
- (٤٧) نتائج الفكر في النحو: ١٠٨.
- (٤٨) ينظر : شرح المفصل: ٣٣/٥، والجلي الثاني ٢٩٧٤.
- (٤٩) سورة البقرة من الآية: ٣٨
- (٥٠) سورة البلد الآية: ١٤.
- (٥١) معاني القرآن: ٣/٢٦٤ وهو قول الكسائي المبرد، ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٥/١٤٣، ومفاتيح الغيب: ٧٣٦/٣٠.
- (٥٢) معاني القراءات: ٣/١٤٩، ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٦/٤١٣
- (٥٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٦/٤١٣
- (٥٤) ينظر : حجة القراءات: ٧٦٤، وإعراب القرآن لأصبهاني: ٨/١٩٩ والنكت في القرآن الكريم: ٥٦٦.
- (٥٥) ينظر: الجنى الداني: ٢٩٧
- (٥٦) غريب القرآن: ١١٥، وينظر : معالي القرآن للأخفش ٢/٥٧٩ والأصول في النحو: ١/٦٤، وإعراب ثلاثين سورة: ٤٠ والانصاف في مسائل الخلاف: ١/٦٤، وفوائد مشكل القرآن: ٧٢، وإعراب القرآن العظيم: ٥٦٠.
- (٥٧) ينظر : إعراب القرآن: ٥/١٤٣ وينظر: الكتاب: ٢/٢٩٦
- (٥٨) ينظر : الحجة للقراء السبعة: ٦/٤١٦-٦/٤١٥، والكتاب الفريدة ٦/٤٠١
- (٥٩) ينظر فوائد مشكل القرآن: ٧٢
- (٦٠) بنظر مفاتيح الغيب: ٣٠/٧٣٦
- (٦١) سورة هود من الآية: ١١١
- (٦٢) فقرأ ابن كثير ونافع (وإن) مخففة (كلا لما) مخففة، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر أول كل خفيفة (لما) مشددة وقرأ حمزة والكسائي (وان) مشددة النون واختلفا في الميم من (لما) فشدها حمزة وخفها الكسائي، وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة، ينظر: السبعة في القراءات: ٣٣٩.

(٦٣) ينظر : شرح اللمع في النحو للأصبهاني: ٨٤ وهو وجه بعيد عند العكبري ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٤٨.

(٦٤) سورة هود من الآية: ١٠٥.

(٦٥) ينظر : الأمالي النحوية: ١/١٦٦.

(٦٦) سورة النساء من الآية: ٧٢.

(٦٧) مغني اللبيب: ٣٧١-٣٧٣

(٦٨) ينظر: الأمالي النحوية: ١/١٦٦.

(٦٩) سورة الطارق الآية: ٤

(٧٠) الأمالي النحوية: ١/١٦٧

(٧١) ينظر : شرح المفصل: ٤/٥٤٥.

(٧٢) الكتاب: ٢/١٤٠

(٧٣) ينظر: اللامات للزجاجي: ١١٧.

(٧٤) سورة النحل من الآية: ١٢٤.

(٧٥) شرح ابن عقيل: ١/٣٧٩-٣٨٠

(٧٦) الكتاب: ٢/١٣٩

(٧٧) ديوانه: ٤٥

(٧٨) الكتاب: ٢/١٣٧

(٧٩) مغني اللبيب ٤٠٦

(٨٠) ينظر: التقييل والتكميل: ٥/١٤٩

(٨١) شرح كتاب سيبويه: ٢/٤٦٨

(٨٢) توجيه اللمع: ٥٨٧.

(٨٣) شرح المفصل: ٤/٥٢٦

(٨٤) شرح التسهيل : ٢/٣٨

(٨٥) شرح الكافية للرضي: ٤/٣٣٨

(٨٦) مغني اللبيب: ٤١٨-٤١٩.

(٨٧) ينظر: حاشية الصبان: ٣/٣٦

(٨٨) سورة الشمس الآية

(٨٩) المقتضب: ٤/١٨٤-١٨٥

(٩٠) علل النحو: ٣٢٧.

(٩١) البديع في علم العربية: ١/٤٩٩، وينظر : توجيه اللمع ٣٨٤، وشرح المفصل : ٤/٤٢٤.

(٩٢) سورة الأنعام من الآية: ٣٤

(٩٣) سورة الصف من الآية: ١٢

- (٩٤) سورة الكهف من الآية: ٣١.
- (٩٥) سورة البقرة من الآية: ٢٧١.
- (٩٦) ديوانه: ١٠٤.
- (٩٧) سورة آل عمران من الآية: ٨١
- (٩٨) قراءة الأعرج، ينظر: المحتسب: ١٩٤/١
- (٩٩) المحتسب: ١٦٤/١
- (١٠٠) سورة يس الآية: ٢٨.
- (١٠١) لم أجده في تفسيره. ينظر: الكشاف: ١٢/٤
- (١٠٢) سورة النور من الآية: ٤٣.
- (١٠٣) ينظر: التذييل والتكميل: ١٤٤/١١
- (١٠٤) أجازة أبو حيان، ينظر: التذييل والتكميل: ١٤٦/١
- (١٠٥) مغني اللبيب: ٤٢٨-٤٢٩
- (١٠٦) حاشية الصبان: ٣١٥/٢ وينظر: التذييل والتكميل: ١٤٤/١١ وجمع الهوامع ٤٦٥/٢٤
- (١٠٧) ينظر: تمهيد القواعد ٦/٢٩٠٥، وينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٤٨٥
- (١٠٨) سورة يوسف من الآية: ٣٥.
- (١٠٩) التذييل والتكميل: ١١٥/١١.
- (١١٠) البحر المحيط ٤/٤٩١
- (١١١) ينظر: جمع الهوامع ٢/١٦٥
- (١١٢) ينظر القواعد: ٦/٢٩٠٥
- (١١٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/٣٥٧
- (١١٤) تفسير البغوي ٣/١٤٠
- (١١٥) المحرر الوجيز ٢/٢٨٧
- (١١٦) سورة المسد الآية: ٢.
- (١١٧) أي المفعول محذوف، وتقديره لم يغن شيئاً ينظر إعراب القرآن العظيم: ٥٧٣
- (١١٨) وهو قول الزمخشري، ينظر: الكتاب: ٨٢٠/٤ وينظر فتوح الغيب ١٦/٢٦٦ ويجوز أن يكون مفعولاً به تقديره: أي شيء أغني عنه ماله، ينظر: روح المعاني ٢٥/٤٩٨
- (١١٩) سورة آل عمران من الآية: ١١٠
- (١٢٠) سورة الليل الآية: ١١
- (١٢١) سورة الحاقة الآية: ٢٨
- (١٢٢) مغني اللبيب: ٤١٥
- (١٢٣) مجاز القرآن: ٢٠٠
- (١٢٤) ينظر معاني القرآن وعرابه: ٥/٣٧٥ وينظر العمدة في غريب القرآن: ٨٧

- (١٢٥) جامع البيان في تأويل أي القرآن: ٧١٧/٢٤ وينظر تفسير ابن أبي حاتم ١٠/٣٤٧٣ وتفسير عبد الرزاق: ٤٧٣/٣.
- (١٢٦) ينظر إعراب القرآن ١٩٢/٥ ومشكل إعراب القرآن ٢٥١/٢ والنكت في القرآن الكريم: ٥٧٨، وإعراب القرآن للأصبهاني ٥٦٠/١.
- (١٢٧) تفسير السمعاني ٢٩٩/٦.
- (١٢٨) ينظر: تفسير البغوي ٨٥٢/٨.
- (١٢٩) ينظر: تفسير الكشاف: ٨٢٠/٤.
- (١٣٠) ينظر تفسير الألوسي: ٤٩٨/١٥.
- (١٣١) ينظر: مفاتيح الغيب: ٣٥١/٣٢ وتفسير القرطبي: ٢٣٨/٢٠ وتفسير البيضاوي ٥٤٥/٥.
- (١٣٢) المحرر الوجيز: ٥٣٤/٥.
- (١٣٣) مفاتيح الغيب: ٣٥١/٣٢.
- (١٣٤) تفسير البيضاوي ٥٤٥/٥.
- (١٣٥) الكتاب الفريد: ٤٨٢/٦.
- (١٣٦) البحر المحيط ٥٦٦-١/٥٦٧ وينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ٣٩٦/٣ واللباب: ٥٥٣/٢٠.
- (١٣٧) الدر المصون: ١٤٤/١١.
- (١٣٨) سورة المائدة من الآية: ٢.
- (١٣٩) التبيان في إعراب القرآن: ٤١٦/١.
- (١٤٠) مغني اللبيب: ٧٩٦.
- (١٤١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢١٧/١.
- (١٤٢) ينظر: إعراب القرآن: ٢٥٦/١.
- (١٤٣) الكتاب الفريد: ٣٨٩/٢.
- (١٤٤) ينظر كشف المشكلات ٢٠٦ والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٨٣.
- (١٤٥) ينظر إرشاد العقل السليم: ٣/٤، وحاشية العمل على تفسير الجالين ٤٢٤.
- ١٤٦ البحر المحيط ١٦٦/٤.